العدد 30
شهر آب/ أغسطس 2017

صوت الاتحاد البرلماني العربي

البرلمان

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المحتويات

صفحة 03 أنشطة الرئاسة
صفحة 05 لنا كلمة
صفحة 06 اجتماعات المائدة المستديرة الثانية حول المياه
صفحة 12 المرصد البرلماني
صفحة 13 فلسطين
صفحة 14 المرأة والبرلمان

البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

رئيس التحرير والمدير المسؤول

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

سمير النيحاوي

مكلّف بإدارة العلاقات البرلمانية

الإدارة:

بيروت - لبنان

منطقة المرفأ - شارع المعرض

الرمز البريدي 8403-2011

هاتف 2-1/985960 1 00961

www.arabipu.org

أنشطة الرئاسة

تلقى معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، رسالة من معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، تتضمن متابعة مجلس النواب الأردني عن كثب لنشاطات الكنيست الإسرائيلي، والتي كان آخرها إقرار مشروع قانون "القدس الموحدة" بالقراءة الأولى بتاريخ 26 تموز/ يوليو 2017. وأمل معالي الأستاذ عاطف الطراونة تناول هذه المسألة باهتمام كبير لما لها من تأثير سلبيّ على صون السلم والأمن في كامل أرجاء المنطقة.

تلقى معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، رسالة من معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتّحدة، تتضمن تشكيل لجنة متابعة للعمل على تنفيذ المرحلة الثانية لتطوير الموقع الإلكتروني الجديد الخاص بتعريب محتوى موقع الاتحاد البرلماني الدولي، والتأكيد على دعم الاتحاد البرلماني العربي لمتابعة ترجمة الموقع. واقترحت معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي أن يُطرح الموضوع، لأهمّيته، على الاجتماع التّنسيقي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في اجتماع الجمعية137 في سانت بطرسبرغ، لكي يتّخذ القرار المناسب بالخصوص، ليتسنّى أخذ ذلك بعين الاعتبار في موازنة الاتحاد لعام 2018.

تلقى معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، رسالة من معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة في دولة الكويت الشّقيقة، تتضمن تمنّياً على معالي الرئيس العمل على كل ما من شأنه تكثيف الجهود الدولية لرفع الحصار الاقتصادي عن جمهورية السودان الشّقيقة، المفروض من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال توجيه رسائل إلى كل من رئيس مجلس النوّاب ورئيس مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية حول هذه الغاية. وتتضمن كذلك، ضرورة العمل على توحيد الرؤى بين الشُعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي فيما يتعلق بانتخابات رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.

لنا كلمة

بقلم: فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

(وجعلنا من الماء كلّ شيء حي)

وقوع الوطن العربي بين قارتي آسيا وإفريقيا ضمن مناطق شبه جافة وأخرى صحراوية، يجعل من العمل على تأمين مصادر للمياه غاية في الأهمية تكاد تحتل المرتبة الأولى.

وتأتي مشاركة الاتحاد البرلماني العربي في اجتماع لجنة شؤون الشرق الأوسط ــ اجتماع المائدة المستديرة الثاني حول المياه ــ الانتقال من الكلام إلى التنفيذ ــ ضمن هذا الإطار، للمساهمة في تنظيم إدارة المياه واستخدامها على أفضل وجه، لمنع حدوث أي مشاكل في نقص المياه، أو في تلوّثها أو غير ذلك.

وهنا، التحدي كبير أمامنا جميعاً للاستفادة من مصادر المياه كلها ضمن خطط مستقبلية تؤمّن المياه النظيفة، واستثمار مياه الصرف الصحي في مجالات معينة تخفيفاً للهدر. ولا بد لنا في هذا المجال من أن ننوّه بتجربة الدولة الشقيقة المملكة المغربية على حسن إدارتها لملف المياه عندها. علماً أن الأمانة العامة أخذت على عاتقها ترجمة كافة الوثائق التي صدرت عن هذا الاجتماع وزوّدت المجالس العربية الموقّرة بها، تعميماً للفائدة، آملين أن نكون قد وفّقنا في هذا الإجراء.

اجتماعات المائدة المستديرة الثانية حول المياه انعقدت في جنيف بمشاركة وفود من البرلمانات العربية

انعقدت يومي 6ـ7 تموز/ يوليو 2017 في مقر الاتحاد البرلماني الدولي ـ جنيف ـ سويسرا اجتماعات المائدة المستديرة الثانية حول المياه بمشاركة البرلمانات العربية إلى جانب أعضاء اللجنة والخبراء العلميين والتقنيين، لمناقشة جدول الأعمال الذي تضمن:

1. **ترحيب وتقديم**
من قبل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس اللجنة.

2. **العلم من أجل السلام**
سيرن (CERN) رائدة في مجال وضع العلم في خدمة السلام.

3. **المياه والسلام**
قام كبار الشخصيات السياسية بربط النقاط المشتركة بين المياه والسلام.

4. **دور البرلمانات في تنفيذ الهدف رقم /6/ من أهداف التنمية المستدامة**
حدّدت واترلكس (WaterLex) دور النواب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه.

5. **تكنولوجيات تكرير المياه**
قدم الخبراء العلميون لمحة عامة عن أحدث تقنيات معالجة المياه.

6. **نماذج العلم لتعزيز الحوار والعلم من أجل مدرسة السلام**
قدمت سيرن (CERN) نماذج عن كيفية توظيف العلم في خدمة الحوار بين الثقافات.

7. **رسم خرائط البلدان الرائدة**
دراسات حالة، وتحديد البلدان الرائدة في المستقبل.

8. **الخبرات الوطنية**
تبادل خبرات البلدان.

9. **الشبكة البرلمانية المعنية بالمياه (PNoW)**
التأسيس والطرائق المقترحة.

10. الخطوات التالية:

توصيات للمستقبل

وجرت نقاشات ومداولات حيث قدّم الخبراء دراسات ووثائق ضمن الموضوع، وأوضحوا علاقة العلم بالسلام، وتوظيف العلم توظيفاً سليماً من الممكن أن يسهم بطريقةٍ أو بأخرى، في فتح آفاق لتحقيق التعاون الذي من شأنه أن يؤدّي إلى فتح الحوار الذي يوصل في النهاية إلى تحقيق السلام.

وفي خلال الاجتماعات، قدّم كلّ من وفود المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة فلسطين إيجازاً عن واقع المياه ومشاريع دولهم والصعوبات التي تواجهها تلك الدول حول هذا الموضوع، وأكّدوا على أنّ أي تعاون علمي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإزالة كل ما من شأنه أن يعيق السلام ويحقّقه تمهيداً لبناء تعاونٍ فعّال ودائم. وكان هناك تطابق في وجهات النظر بين ما طرحته الوفود المشاركة وبعض الخبراء فيما ذهبوا إليه من تحليل.

ونظراً إلى عدم تقديم وثائق مكتوبة إلا من قبل وفد الشعبة البرلمانية المغربية الشقيقة، فإننا ارتأينا إبراز الوثيقة التي تقدم بها تعميماً للفائدة.

وقد نشر الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي الوثائق المقدمة باللغة الإنكليزية، وقامت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمتها إلى اللغة العربية وتم تزويد الشعب البرلمانية العربية الشقيقة بكافة الوثائق*.

* الوثائق الكاملة موجودة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي على الرابط التالي:

http://www.arabipu.org/list-

لجنة شؤون الشرق الأوسط
اجتماع المائدة المستديرة الثاني حول المياه
الانتقال من الكلام إلى التنفيذ
6-7 تموز / يوليو 2017
مقر الاتحاد البرلماني الدولي، جنيف
دراسة حول المغرب

أولاً – مقدمة:

يقع المغرب في الزاوية الغربية من شمال إفريقيا. وتمثل المناطق شبه الجافة، الجافة، والصحراوية ما نسبته 95 في المئة من مجموع مساحته البالغة 710.000 كيلومتر مربع. كما أنّ مناخ البحر الأبيض المتوسط المتقلب والهش، فضلاً عن الاعتماد على الزراعة مع النمو الكبير في عدد سكانه الذي ازداد من 11 مليون نسمة في عام 1960 إلى 35 مليون نسمة في عام 2014، يجعل المغرب معرضاً لخطر كبير من ندرة المياه ونقصها. ومع ذلك، فإنّ المغرب، إذ يدرك الدور الحيوي للموارد المائية وأهميتها، ويستفيد من خبرات الأجداد والتراث الإنساني، فضلاً عن الحلول المبتكرة، فإنه يعدّ من بين البلدان الأكثر تقدماً في مجال إدارة المياه واستخدامها على أفضل وجه من أجل الحصول على المياه والمرافق الصحية الجيدة. وبالتالي فقد التزم في عام 1990 بأهداف التنمية المستدامة (الأهداف الإنمائية للألفية في ذلك الوقت).

واليوم، وبخبرته الطويلة، يمكننا القول بثقة إنّ المغرب قادرٌ على أن يواجه التحدي.

وفي هذا الاستعراض، سنتناول قانون المياه وإصلاح السياسات، الحصول على المياه والمرافق الصحية الجيدة، الهيئة الاستشارية، وتخطيط القطاع.

ثانياً – إصلاحات القوانين والسياسات العامة:

لقد شهدت هذه القضايا تغييرات وتحديثات عديدة في العقدين الماضيين. والهدف من هذه الإصلاحات تحقيق أفضل الموارد المائية، وضمان توافرها وتوريدها، واقتصادها واستخدامها المستدام ومنع تلوثها في جميع مصادرها. وتهدف هذه الإصلاحات أيضاً إلى التقليل إلى أدنى حدّ من أثر المخاطر المرتبطة بها والتكيّف مع تغيّر المناخ.

ويشمل ذلك تنفيذ برنامج لإدارة الجفاف وبرنامج وطني للحماية من الفيضانات. وتنطوي التدابير الأخرى على تحديث قانون 10-95 وفقاً للدستور الجديد الذي يتضمن حق المواطنين الكامل في الحصول على المياه والبيئة

الجيدة. ويشمل أيضاً إصدار القانون الجديد 36 – 15 لضمان الاستخدام الرشيد للمياه من جانب مختلف أصحاب المصلحة والحفاظ عليها. وينصّ القانون الجديد أيضاً على إنشاء مجالس مستجمعات المياه للسماح بإمداد المعلومات وضمان مشاركة المستخدمين في إطار إدارة تعاقدية.

ثالثاً – الوصول إلى المياه: ما هو التقدم المُحرَز؟

منذ أوائل القرن التاسع عشر، عمل المغرب بنفسه في البحث عن سياسة مائية كافية لتلبية احتياجاته. وبحلول السبعينيات من القرن العشرين، تبنى وضع سياسة ديناميكية لسدود المياه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل مياه الشرب والتنمية الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا البلد يمتلك خزاناً مركزياً للمياه (الأطلس المتوسط) الذي تنحدر الأنهار منه بمعظمها، ومجموعة من السلاسل الجبلية للأطلس الصغير والأطلس الكبير والريف. وإلى جانب الجبال، هناك الهضاب التي تسهم أيضاً في إمدادات المياه. كما يمتلك المغرب شبكة حقيقية من الأنهار موزعة على كامل أراضيه.

ولدى المغرب اليوم 130 سداً مائياً كبيراً وأكثر من 100 سدّ صغير تقدر طاقتها التخزينية بـــ 17.2 مليار متر مكعب. ومن المعتاد استخدام المياه الجوفية، خاصة في ظلّ الظروف القاسية والجفاف. كما تستخدم أنظمة تخزين المياه التقليدية وغيرها في عدّة مناطق. ومؤخراً تمّ استخدام تكنولوجيات جديدة لتحلية مياه البحر وهي تتطور تدريجياً. وتمّ التخطيط لنحو ست محطات لتحلية المياه وبعضها دخل في الخدمة، وتبلغ قدرتها 12.000 متر مكعب يومياً. كما يُعاد استخدام مياه الصرف الصحي المكرّرة خاصة في مجال ريّ المساحات الخضراء في المدن الكبرى.

وقد أسفرت هذه السياسة المائية في الوقت الحاضر عن وصول المياه بنسبة 100 % إلى المناطق الحضرية وتحقيق تحسّن كبير جداً في المناطق الريفية، فكانت نسبة وصول المياه 14 % عام 1994 ووصلت اليوم إلى 96 %.

ومن أجل الوفاء بالتزاماته في مجال التنمية المستدامة ومواجهة التحديات، قام المغرب بتخطيط إجراءات أخرى، هي:

- بناء حوالي 40 سداً مائياً كبيراً بحلول عام 2030 بقدرة 4.5 مليون متر مكعب.
- تحلية مياه البحر بحوالي 500 مليون متر مكعب بحلول عام 2030، وإعادة استخدام حوالي 325 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي خلال المدّة نفسها.

رابعاً – الوصول إلى المرافق الصحية الكافية:

قُدّرت كمية مياه الصرف الصحي في المغرب بـــ 700 مليون متر مكعب سنوياً في عام 2010، ومن المتوقع أن تصل إلى 900 مليون متر مكعب سنوياً بحلول عام 2020. ويتم إنتاج 43 % من الكمية الإجمالية في المدن الساحلية. وأصبح الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة في المناطق الحضرية متقدماً جداً ويغطي 75 % من مجموع المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن يصل إلى 100 % بحلول عام 2030. غير أنّ معدل الحصول على خدمات الصرف الصحي

في المناطق الريفية لا يزال منخفضاً للغاية، بنسبة لا تتجاوز 10 % في عام 2015، ولكن من المتوقع أن تصل إلى 100 % بحلول عام 2040 وفقاً للخطة الوطنية لمياه الصرف الصحي.

إنّ استخدام مياه الصرف الصحي المكررة ما زال في بدايته اليوم أساساً في ريّ الحدائق وملاعب الغولف. ومن المأمول استخدام 40 % من مياه الصرف الصحي بحلول عام 2030 أساساً لري المساحات الخضراء والميادين الرياضية. ويتم بذل العديد من الجهود البحثية لتأهيل المياه للري الزراعي.

خامساً – الإطار المؤسسي للقطاع:

يشمل ذلك إنشاء هيئة التخطيط القطاعي، والمؤسسات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، وهم:

1- المجلس الأعلى للمياه.

2- أمانة الدولة المسؤولة عن المياه تحت رعاية وزارة البنية التحتية، النقل، اللوجستيات، والمياه.

3- وكالات الأحواض المائية.

4- المكتب الوطني للكهرباء ومياه الشرب.

5- المكاتب الإقليمية للتنمية الزراعية.

6- الوكالات المستقلة لتوزيع المياه والكهرباء.

سادساً – برامج التدريب والبحث:

يتمتع المغرب بخبرة طويلة في مجالي التدريب والبحث في مجال إدارة المياه والمرافق. ويضم المغرب جامعات متخصّصة رائدة، معاهد ومدارس هندسية ذات مستوى عال، فضلاً عن مؤسّسات بحثية ومختبرات مشهورة جداً في هذا المجال. وقد كانت هذه المؤسّسات أساس الموارد البشرية لبناء القدرات على الصعيدين الوطني والدولي. كما أنها تدعم برامج البحوث المتخصصة التي يقوم بها باحثون أو فرق بحثية على المستوى الوطني أو بالشراكة مع مؤسسات عالمية رائدة أخرى من الولايات المتحدة وأوروبا وبعض دول العالم.

وتشمل البرامج البحثية المختلفة تقنيات تقليدية وجديدة لإدارة المياه. إذ ترتبط هذه البرامج بـــ :

- وسائل وأدوات تعبئة المياه السطحية والجوفية.
- اقتصاد المياه والاستخدام المستدام للموارد.

- تحلية مياه البحر.
- معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها.
- حلول مبتكرة للوصول إلى المياه والمرافق الصحية.
- إصلاحات القوانين والسياسات العامة.
- وغيرها...

سابعاً – الخلاصة:

لا شك أن المياه ستظل إلى الأبد مورداً حيوياً، فهي مصدر الحياة وسيظل الطلب عليها في تزايد مستمر إذ لا غنى عنها في كل قطاعات الحياة. وهذا يجعل من حسن إدارتها واستخدامها بالشكل الأفضل والرشيد أمراً ضرورياً وواجباً. والمغرب هو واحد من البلدان القليلة الرائدة في قضايا المياه نظراً لمناخه الجاف وبفضل خبرته الطويلة وتراث الأجداد في إدارة المياه.

إنّ البرامج الوطنية المختلفة المتعلقة بالحصول على المياه والمرافق الصحية الكافية ومُختلف إصلاحات القوانين والسياسات المتعلقة في هذا الموضوع تجعل من المغرب مثالاً جيداً يحتذى به. وهذا ما مكّنه من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزاماته تجاه المجتمع الدولي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة حقيقية لتبادل الخبرات والتعاون الدولي.

المرصد البرلماني

هنّأ الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بمناسبة عيد الأضحى المبارك، داعياً المولى عزّ وجل أن يعيده على الأمتين العربية والإسلامية، وقد تحققت أماني شعبنا بعزّ وكرامة، أسوةً ببقية شعوب الأرض المتحضّرة.

تلقّت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي من مجلس النواب الأردني دراسة تتعلق بالقوانين العنصرية والتّمييزية، ومشاريع القوانين التي ما زالت في طور الإقرار النهائي من قِبل الكنيست الإسرائيلي، علماً أنّ هذه القوانين والمشاريع تخالف المواثيق والاتّفاقيات الدّولية، وتعطي دليلاً راسخاً على أنّ ما تقوم به إسرائيل يشكّل حالة من التّناقض ما بين ما يدّعون به، وبين ما يمارسونه على أرض الواقع، وهذا من شأنه أن يقوّض عمليّة السّلام والاستقرار في فلسطين المحتلّة والمنطقة برمّتها.

فلسطين

إطلاق الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الفلسطيني بحلته الجديدة

تمّ في 16 آب /أغسطس 2017 الإطلاق الرسمي للموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الفلسطيني بحلته الجديدة http://www.palestinepnc.org. وترافق إطلاق هذا الموقع مع المشاورات التي تجري لعقد دورة عادية للمجلس الوطني.

وأكد رئيس دائرة الإعلام في المجلس الوطني الفلسطيني الأستاذ عمر حمايل أنّ الموقع الإلكتروني للمجلس يحتوي كلّ ما يتعلق بالمجلس الوطني من حيث النشأة والتأسيس وموقعه في النظام السياسي الفلسطيني، ودورات المجلس الوطني التي عقدت وعددها 23 دورة ما بين عادية واستثنائية وجلسة خاصة أولها في مدينة القدس، وهي كلها متوفرة على الموقع، إلى جانب اللوائح والأنظمة الخاصة بالمجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وأشار حمايل أنه تمّ نشر مجموعة من الحقائق والأرقام حول المجلس الوطني الفلسطيني، من حيث عدد أعضائه وتوزيعهم الجغرافي والنصاب القانوني لعقد دورة عادية للمجلس الوطني، ولمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع المجلس الوطني الفلسطيني http://www.palestinepnc.org. وسيتم نشر مجموعة من المعلومات المهمة حول المجلس الوطني تباعاً .

وأضاف الأستاذ حمايل أنّ الموقع يتضمن كلّ ما يتصل بالمجلس المركزي الفلسطيني الذي يتشكل من بين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وتكون مدته المدة التي تنقضي بين كل دورتين عاديتين من دورات المجلس، ويرأسه رئيس المجلس الوطني، مشيراً إلى أنّ المجلس المركزي المنبثق عن المجلس الوطني عقد 27 دورة منذ عام 1984 حتى العام 2015، وهي كلها متوفرة على الموقع الإلكتروني للمجلس.
كما يلقي الموقع الإلكتروني نظرة على عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وعددها 12.

المرأة والبرلمان

مجلس النواب اللبناني ألغى المادة 522 من قانون العقوبات التي تعفي المغتصب من العقوبة في حال زواجه من الضحية

أقرّ مجلس النواب اللبناني في 16 آب/ أغسطس 2017 اقتراح القانون الرامي إلى إلغاء المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني التي تعفي المغتصب من العقوبة في حال زواجه من الضحية. ويقضي الاقتراح بأن لا يعفى المغتصب، حتى في حال زواجه، من العقوبة.

وجاءت هذه الخطوة بعد سنوات من الجدال حول هذه المادة، والمطالبات بإلغائها لما تمثله من عنف ضدّ المرأة.

www.arabipu.org